مدى إستجابة أنظمة الرقابة الداخلية لمخرجات إدارة المخاطرفي ظل سلوك الإدارة العليا
دراسة ميدانية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

The Degree of the Internal Control Systems Response's to The Outputs of Risk Management in Light of the Management Behavior: A Case Study of the Algerian Insurance Company CAAT

عباس بن العربي *

مخبر البحث الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة

جامعة الجلفة، الجزائر

abbas.benlarbi@univ-djelfa.dz

فايزة أم الخير حاشي

مخبر البحث الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة

جامعة الجلفة، الجزائر

faiza.hachi@univ-djelfa.dz

تاريخ الإستلام: 2022/12/15 تاريخ الإستلام:2023/03/22 تاريخ الإستلام: 2023/03/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير مخرجات إدارة المخاطر على فعالية الضوابط الرقابية، ولأجل خدمة غرض الدراسة تم توزيع 50 إستبيانه ونشرها على المهنيين ذوي العلاقة بالظاهرة المدروسة للشركة الجزائرية للتامينات CAAT، وذلك لغرض جمع البيانات الأولية وتحليلها وفق نموذج المعادلات البنائية، حيث تمت عملية التحليل من خلال برمجية Smart-PLS عن طريق إستخدام تقنية المربعات الصغرى الجزئية لملائمتها وبيانات الدراسة، خلصت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر توفر طريقة بسيطة وفعالة لتحليل لمواطن الأخطار التي يجب تخفيظها للحد المقبول من خلال تعزيزها بالضوابط الرقابية المناسبة في الظروف، والتي تظهر أكثر وضوحا من خلال الأدوار والواجبات الأساسية التي يفرضها اسلوب الادارة العليا بالشركة، حيث يوصي الباحثان بتأكيد جودة الإجراءات والضوابط الإدارية، وتفعيل إدارة المخاطر من خلال الاستعانة بآليات الحوكمة والتدقيق بنوعيه.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلي؛ إدارة المخاطر؛ سلوك الإدارة العليا؛ المربعات الصغرى الجزئية

تصنيفات JEL: M43، M42.

Abstract:

This study aimed to analyse the impact of risk management outputs on the effectiveness of internal control. In order to serve the purpose of the study, 50 questionnaires were distributed and collected to professionals related to the Algerian Insurance Company CAAT. The analysis processed through Smart-PLS software by using the partial least squares technique for its suitability to study data. The study concluded that risk management provides a simple and effective way to analyze the areas of risks that must be reduced to an acceptable limit by strengthening them with appropriate control measurement in the circumstances, which appear more clearly through the basic roles and duties imposed by the company's senior management style, The researchers recommend the confirming appliance of the quality of administrative procedures and controls, also activating risk management function through the use of governance mechanisms and interne and external audit.

Keywords : Internal Control System; Risk Management; Top Management Behavior; Partial Least Square

Jel Classification Codes:M42, M43.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

إن التحكم في أداء المؤسسة في مختلف الجوانب ينطلق من حقيقة التنظيم الداخلي للإجراءات المسيرة للأنشطة المختلفة والتي تهدف إلى تقليل الإنحرافات وتمكين الإدارة العليا من المتابعة لغرض ضمان تحقيق الأهداف المسطرة وفق الإستراتيجية العامة من الأنظمة الأكثر فعالية والشائعة في هذا الجانب هما نظام الرقابة الداخلي وإدارة المخاطر، واللذان يعرفان على أنهما مجموعة من الإجراءات والهياكل التنظيمية والأنشطة ذات الصلة التي تهدف إلى ضمان مؤسسة تتمتع بصحة مالية وتشغيلية من خلال تصميم أنظمة مناسبة لتحديد المخاطر الرئيسية وقياسها وإدارتها ومراقبتها للتأكد من مدى توافقها مع الأهداف المحددة، بحيث يتكون كل نظام على حدا مكون من مجموعة من العناصر تمثل إجراءات دفاعية وإستباقية تفيد كلها في تحقيق المؤسسة لأهدافها التشغيلية بكفاءة أكثر.

يتموقع كل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على مستوى الإدارة العليا، حيث أنه من الضروري بمكان تفعيلهما من خلال تحديد وتقييم المخاطر المختلفة من حيث تحديد درجة الضرر وكذا إحتمالية الحدوث خصوصا وأن تحليل المخاطر أصبح أمرا معقدا يحتاج إلى المزيد من الإهتمام وإستخدام الأداوت التحليلية في ظل سعي المؤسسات والمنظمات إلى تحقيق غاياتها الإستراتيجية والتي يحتم عليها قبول إحتمالية تعرضها إلى مخاطر كبيرة لغاية تحقيق أرباح معتبرة.

أما بالنسبة للرقابة الداخلية فيعتبر نظام داخلي يتكون من عدت عناصر مهمة تتفاعل فيما بينها لأجل ضمان حماية أصول الشركة، وكفاءة وفعالية عمليات العمليات التجارية وموثوقية المعلومات المالية، والإمتثال للقوانين واللوائح، إن الرقابة الداخلية كنظام يتطلب في الغالب التحقق على بشكل مستمر بالإحتياجات المحددة التي تتلائم والظروف المحيطة داخل المؤسسة، وبما يتوافق مع إستراتيجية المؤسسة الحالية والتي تفرض تعديلات وتغيرات مستمرة على عناصر الرقابة، والتي تضمن قدرا مقبولا من التشغيل الملائم لنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ويتم ذلك خلال خطة تدقيق معتمدة من قبل مجلس الإدارة، بناءا على عملية منظمة لهذا الغرض، ومن خلال ما سبق ومن خلال هذه الدراسة يتم مناقشة وتحليل العلاقة بين إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية من حيث مدى إستجابة نظام الرقابة الداخلية لمخرجات إدارة المخاطر في ظل السلوك العام لإدارة العليا والذي يهدف إلى تعظيم الربح في ظل مواجهة المخاطر المختلفة.

1.1. إشكالية البحث: تتمثل إشكالية الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي هو: **إلى أي مدى تؤثر إدارة المخاطر على تصميم نظم الرقابة الداخلية في ظل نمط سلوك الإدارة العليا؟**

ويمكن تقسيم الإشكال الرئيسي الى ثلاث إشكاليات فرعية كتالي:

- هل هناك أثر لإدارة المخاطر على تحسين نظام الرقابة الداخلية؟
- هل هناك أثر لإدارة المخاطر على سلوك الإدارة العليا؟
- هل هناك أثر لسلوك الإدارة العليا على نظام الرقابة الداخلية؟

2.1. فرضيات البحث: يمكن تلخيص الفرضية الرئيسية للدراسة الحالية كالتالي: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر على نظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة (0.05) في ظل سلوك الإدارة العليا، وهذه الأخير تتفرع إلى الفرضيات التالية:

- **الفرضية01:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر على نظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة (0.05)؛
- **الفرضية 02:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر على سلوك الإدارة العليا مستوى الدلالة (0.05)؛
- **الفرضية 03:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسلوك الإدارة العليا على نظام الرقابة الداخلية مستوى الدلالة (0.05).

3.1. أهداف البحث:

- الكشف عن مستوى وجود وفعالية إدارة المخاطر.
- التعرف على مستوى التحسن في عناصر الرقابة الداخلية.
- تحديد دور إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية للمؤسسة
- محاولة رصد أثر سلوك الإدارة العليا تجاه نظامي إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

4.1. أهمية البحث: تركز الدراسة الحالية على بيان الدور الجوهري لإدارة المخاطر على الرفع من فعالية عناصر الرقابة الداخلية كما تهتم الدراسة أيضا برصد آراء المهنيين خاصة ذوي العلاقة بمصلحة التدقيق الداخلي بخصوص أداء إدارة المخاطر وأثرها على نظام الرقابة الداخلي، حيث تتلخص أهمية البحث فيما يلي:

- محاولة إستكشاف المستويات الفعلية لتطبيق كل من إدارة المخاطر
- تحديد الآثار المحتملة لإدارة المخاطر على تحسين عناصر الرقابة الداخلية.
- تحديد دور سلوك الإدارة العليا على العلاقة بين مخرجات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

5.1. متغيرات الدراسة: تتضمن الدراسة مجموعة من المتغيرات المكونة للظاهرة محل البحث، بحيث تتموقع هذه المتغيرات في مسارات وإرتباطات محددة حسب فرضيات الدراسة ويتم تحليلها عن طريق إدراج البيانات المجمعة لكل متغير ليتم رصد التأثيرات بين متغيرات الدراسة وقد تم تفصيل المتغيرات محل الدراسة كالتالي:

- المتغيرات المستقلة وتتمثل في إدارة المخاطر؛
- المتغير التابع وهو يمثل نظام الرقابة الداخلية؛
- المتغير الوسيط المتمثل في سلوك الإدارة العليا؛
- متغير معدل والمتمثل في الخبرة المهنية لعناصر العينة المدروسة.

2. الإطار النظري للدراسة:

تم التطرق إلى نظام الرقابة الداخلية من خلال معيار التدقيق الدولي400،حيث عرفه على أنه مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذها إدارة أي مؤسسة لغرض تحقيق أهدافها من خلال الإلتزام بهذه السياسات لأجل حماية أصولها وإكتشاف الغش ومنع الأخطاء وتوفير معلومات مالية في الوقت المناسب (الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2010؛ الصواف، 2011؛ قويدر & آخرون، 2020).

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين(AICPA) وصف نظام الرقابة الداخلية على أنه خطة تنظيمية تتضمن مجموعة من الكيفيات التي تساهم في التنسيق لوظائف ومهام المؤسسة لتحقق من دقة وموثوقية البيانات من أجل حماية الأصول، ولتعزيز الكفاءة التشغيلية عبر التقيد بالسياسات الإدارية التي تم تصميمها، أيضا تضمنه نموذج الرقابة الكندي الصادر عن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين(CICA)، حسب دراسة (قويدر & آخرون)، 2020 حيث عرف على أنه عنصر من عناصر التنظيم بما في ذلك الموارد، العمليات، الثقافة والمهامالتي تساعد على تحقيق الأهداف.

أما في الجزائر وضع المشرع قانون نظام رقم 11- 08 خاص الرقابة الداخلية في البنوك المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 وتتمثل أهم مواد هذا النظام في المادة 3 التي تنص على تشكيل الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف على الخصوص إلى ضمان التحكم في النشاطات والأخذ بعين الإعتبار بشكل ملائم

جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية وكذا إحترام الإجراءات الداخلية والإمتثال للأنظمة والقوانين، أيضا ينص النظام على إلزامية الشفافية ومتابعة العمليات البنكية بما في ذلك موثوقية العمليات المالية والحفاظ على الأصول.

أيضا جاءت المادة 04 من هذا القانون على وجوب توفر عناصر معينة في جهاز الرقابة الداخلية للمؤسسات المالية والتي تتمثل في رقابة العمليات والإجراءات الداخلية، وهيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات، بالإضافة الى حفظ الوثائق والأرشيف، كما ضمنت نفس المادة جانب إدارة المخاطر ضمن نظام الرقابة الداخلية كعنصر هام وأساسي لغرض القياس والتحكم في المخاطر كما جاءت المادة 5 على إلزامية وضع نظام الرقابة الداخلية عن طريق تكييف كل الوسائل والأجهزة اللازمة بشكل يتوافق مع حجم و طبيعة نشاط المؤسسات المالية.

كماعرف معهد المدققين الداخليين (IIA) إدارة المخاطر بأنها عملية تحديد تقييم احتمالية وقوع أحداث غير مناسبة وإدارة المخاطر التي ستنجم عنها وكذا مراقبتها بالشكل الذي يسمح بتزويد المؤسسة بتأكيد معقول بإنجاز وتحقيق أهداف المؤسسة المسطرة (COSO, 2017;فضيلة & الشريف، 2015؛ قويدر & آخرون، 2020).

كما عرفته لجنة بازل للرقابة البنكية بأنها مجموعة المهام التي تهدف إلى تخفيض احتمال عدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم وفقا للشروط المتفق عليها (Basle, 1998; Gizaw & Kebede, 2015)، ومن جهة أخرى عرفهمعهد إدارة المخاطر عرفها بأنها عنصر الأساسي في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة من خلال تلك الإجراءات التي تفرضها المؤسسات بشكل منظم لإدارة المخاطر المحتملة والمصاحبة لأنشطتها لغرض ضمان إستمرارية المؤسسة (إبراهيم & جمال، 2017؛ قويدر & آخرون، 2020).

إن الهدف العام من نظام الرقابة الداخلية هو السيطرة على المخاطر من خلال فرض إجراءات وقيود تتمتع بالمرونة المقبولة والتي تسمح باداء المهام والوظائف المختلفة في المؤسسة بدون خلق خلل داخل المؤسسة، ومن جهة اخرى فان الادارة العليا في بعض الاحيان تكيف سلوكها واستراتيجياتها المختلفة لتتماشى واجراءات الرقابة الداخلية وكذلك المخاطر المحيطة بالأهداف المسطرة كما هو مقترح في إطار عمل إدارة المخاطر (Shad et al., 2019).

وبرجوع إلى قانون سوكس الشهير، فإنه يفرض ضوابط داخلية صارمة يتم من خلالها خفض المخاطر والانحرافات الخطيرة من خلال تحسين بيئات المعلومات الداخلية والخارجية للشركات (Arping& Zacharias, 2013; Ashbaugh-Skaife et al., 2008) ، وتعزيز حوكمة الشركات (Chhaochharia, Vidhi. Grinstein, 2007; Hochberg, Yael V. Sapienza Jorgensen, 2009)& Vissing وكذلك زيادة الاستثمار والكفاءة التشغيلية (Bauer, 2016; Cheng, Mei, Dhaliwal & Zhang, 2013; Cheng et al., 2018; Feng et al., 2015) وخفض تكاليف التمويل (Ashbaugh-Skaife et al., 2008; Kim et al., 2011)

وبرغم من ذلك إستمرت الإنتقادات لقانون SOX منذ صدوره في عام 2002 (Coates, John C. Srinivasan, 2014) ومن أهم هذه الإنتقادات إرتفاع تكاليف التنفيذ، حيث يؤكد (Hart, 2009) أن قانون سيربان أوكسلي لا يعتمد على مبادئ سليمة بل ينطلق من إيجاد حل عملي لبعض المشاكل الآنية التي تتعرض لها المؤسسات العامة.

وجد (Ahmed, Anwer S. et al,. 2010) أن الخضوع الى نظام رقابة داخلي صارم يؤدي إلى خفض الأداء التشغيلي عندما يقضي المديرون المزيد من الوقت والطاقة في الإمتثال للإجراءات المختلفة الجديدة حيث يصبح المديرون التنفيذيون أكثر تجنبا للمخاطر، العديد من الدراسات الأخرى تؤكد هذا القلق، على سبيل المثال دراسة (Kang, Qiang, LIU & Qi, 2010) وجدت أن معدلات الخصم التي يطبقها المديرون على المشاريع الإستثمارية تزداد بشكل ملحوظ بعد صدور وفرض

قانون SOX من خلال الخضوع الى تعليمات داخلية وإجراءات مختلفة للرقابة مما يشير إلى أن المؤسسات أصبحت أكثر حذرا.

دراسة (Bargeron, et al, 2010) تقدم دليلا على حدوث أنخفاظ في مستوى البحث والتطوير ونفقات الإستثمار وعائدات مخزون أقل تقلبا، ومزيدا من السيولة، مما يشير إلى أن الاجراءات الأكثر صرامة ومن بينها الخضوع إلى قانون سوكس لا تشجع المؤسسات على المخاطرة.

وجد (Gao & Zhang, 2019) أن المؤسسات التي تخضع أداء المديرين التنفيذيين للتقييم الدوري كأحد متطلبات الرقابة الداخلية وكذا التقييم الخارجي من جهة المدققين يؤدي إلى إنخفاض في عدد براءات الإختراع بنسبة 18٪ وتخفيض عدد الإستشهادات ببراءات الإختراع بنسبة 21٪، مقارنة بالمؤسسات التي لا تطبق هذ الإجراء. أما في الصين فإن وظائف الرقابة الداخلية في الصين تميل إلى توليد تأثيرات إيجابية على أداء المؤسسات، حيث تؤكد الدراسات الصينية على أن الضوابط الداخلية لها آثارها مباشرة على التقارير المالية من حيث إدارة الأرباح وخصائص الأرباح، حيث وجد (Chen et al., 2017)أن الضوابط الداخلية القوية يمكن أن تحد من أداء المؤسسات، ومع ذلك ، لم يتم الوصول إلى دراسات تتناول كيفيات تأثير الضوابط الداخلية بشكل مباشر على القرارات التشغيلية للشركة فيما يتعلق بإدارة المخاطر، بإستثناء (Chen et al., 2020b)الذي يظهر أن الضوابط الداخلية عالية الجودة تزيد من التهرب الضريبي للشركات، حيث يشير هذا إلى تأثير عكسي للضوابط الداخلية على المخاطرة، بينما تميل الضوابط المحاسبية عالية الجودة إلى تقليل التهرب الضريبي لجميع الشركات، مما يشير إلى إنخفاض المخاطرة من قبل الإدارة العليا.

من جهة أخرى تهدف إدارة المخاطر إلى تحديد المخاطر المختلفة التي تتعرض لها الشركة وتقييمها وتحديد الأولويات من حيث التعامل معها، إستنادا إلى عملية تحليل المخاطر، تضع المؤسسات خطط وسياسات قصد الإستجابة للمخاطر المختلفة بالطرق التي تعتبرها مقبولة (PérezCornejo et al., 2020)، ومع ذلك، فإن المؤسساتأدركت أن نطاق المخاطر توسع بما يتجاوز المخاطر التقليدية وأن أنواعا مختلفة من المخاطر قد ظهرت نتاجا للبيئة الإقتصادية العالمية التي فرضت واقع جديدا، لذلك فإن تبني منهج شامل إدارة المخاطر أصبح متطلبا ضروريا (Shad, Muhammad Kashif. LAI et al., 2019).

تساهم كذلك إدارة مخاطر بإعتبارها وظيفة أو نظام في المؤسسة الى منح قابلية لفهم وتحليل بشكل قوي وكمي وإقتصادي للمخاطر التي يحتمل أن تؤثر على جميع مستويات المؤسسة والإخلال بأداءها أو حتى قدرتها على الإستمرارية (Hochberg, Yael V. et al, 2009)، حسب دراسة كل من (Fraser & Simkins, 2016; Lundqvist, 2015) يمكن إعتبار وظيفة إدارة المخاطر مزيجا بين إدارة المخاطر التقليدية مع نظام الحوكمة حيث يأخذ هذا المنهج في الاعتبار العلاقة المتبادلة بين المخاطر والفوائد الكبيرة التي يمكن تحقيقها عند تقييمها ومراقبتها معا على مستوى أعلى، وبهذا فإن إدارة المخاطر تزيد من قدرة الإدارة العليا على عملية الإشراف والتسيير وإتخاذ القرارات الهامة، مما يوفر ميزة تنافسية (Beasley et al., 2005; Jabbour& Abdel-Kader, 2015)

1.2. الدراسات السابقة:

ترتكز دراستنا على مجموعة من الدراسات السابقة التي تمثل قاعدة يتم من خلالها المقارنة الابحثية ومحاولة إظهار القيمة المضافة من الدراسة الحالية، حيث تتمثل الدراسات السابقة المختارة فيما يلي:

❖ **دراسة (البلداوي، 2014) بعنوان (الدور الحكومي للمراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية)، الجزائر:**هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الحوكمي التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، حيث تم إتباع منهج الوصفي والتحليلي، وركزت الدراسة على قياس مدى تأثير التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية من خلال الاستعانة بأراء عينة مكونة من 44 مدققا داخليا لعشرة بنوك تجارية جزائرية

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين التدقيق الداخلي وتفعيل إدارة المخاطر من خلال تقديم تأكيد موضوعي لمجلس الادار حول فعالية مخرجات إدارة المخاطر مما يساهم في فعالية حوكمة البنوك، كما توصلت الدراسة الى أن مهمة التدقيق الداخلي ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية من خلالها يتم تحديد درجة تأثيرها على فعالية إدارة المخاطر والمتمثلة في الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي؛ استقلاليته وموضوعيته؛ وجودة أدائه، كما أن تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية تتم من خلال دور المدقق الداخلي المتمثل في تحديد المخاطر؛ تقييمها؛ والاستجابة لها.

❖ **دراسة** (Ahmad et al., 2015) **بعنوان (Board Characteristics and Risk Management and Internal Control Disclosure Level: Evidence from Malaysia)، ماليزيا:** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الوعي بإدارة المخاطر والإفصاح عن الرقابة الداخلية لدى الشركات الماليزية العامة منذ الأزمة المالية العالمية في 2007 ، حيث ركزت الدراسة على محاولة وضع مؤشر لقياس مستوى إفصاحات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية للشركات الماليزية المدرجة لأجل لقياس العلاقة بينخصائص مجلس الإدارة ومستوى إفصاحات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، حسب الدراسة فإن الشركات العامة المدرجة ملزمة بالكشف الدقيق وفي الوقت المحدد عن المعلومات الجوهرية للمستثمرين بموجب قانون الشركات 1965 والمبادئ التوجيهية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وبورصة ماليزيا، حيث تهدف هذه الإجراءات التوجيهية إلى توجيه الشركات نحواجراء الإفصاحات اللازمة بشأن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في التقرير السنوي كأحد المتطلبات الهامة للشركات المدرجة في بورصة ماليزيا، ومن خلال تحليل مخرجات عينة تتكون من 150 شركة مدرجة في السوق الرئيسية لبورصة ماليزيا لعام 2013، خلصت هذه الدراسة أن مستوى الإفصاح يعكس مستوى الإمتثال الجيد بين الشركات العامة المدرجة وتشير إلى أن خصائص مجلس الإدارة فعالة في دور المراقبة على المخاطر الإفصاح عن ممارسات الإدارة ونظام الرقابة الداخلية للشركات الماليزية العامة المدرجة في البورصة.

❖ **دراسة (Mohamed, 2021) بعنوان (Internal control effectiveness, textual risk disclosure, and their usefulness: U.S. evidence)، الولايات المتحدة الامريكية:** تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية ومستوى الإفصاح عن المخاطر بما في ذلك الإفصاح الإجمالي عن المخاطر كما تتناول أيضا أثر نبرة الأخبار الجيدة والأخبار السيئة عن مستوى عمل إدارة المخاطر، تشير نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي لديها نظام رقابة داخلية غير فعال تظهرمستويات أقل بكثير من إدارة البحوث التقنية المتعلقة بالمخاطر مقارنة بالشركات التي لديها ضوابط داخلية فعالة، إلى جانب ذلك، يبرز تغير كبير على سلوك إدارة البحوث التقنية المقدمة من مديري الشركات ذات الضوابط الداخلية المتكررة غير الفعالة حيث أن هذا التغير السلوكي يظهر كإستجابة لعملية تقليل حالة عدم اليقين. أما بالنسبة لتأثير تقارير فعالية الرقابة الداخليةعلى الإفصاح عن المخاطر، تشير النتائج إلى أن الشركات التي تبلغ عن ضوابط داخلية غير فعالة من المرجح أن يكون لديها مخاطر أكبر من منظور المستثمر مقارنة بالشركات التي تبلغ عن ضوابط داخلية فعالة، علاوة على ذلك، يعمل الإفصاح عن المخاطر على تحسين مستوى السيولة للشركات، وهذا التحسن مدفوع بشكل أساسي بالأخبار الجيدة بدلا من الأخبار السيئة عن المخاطر.

❖ **دراسة** (Chen et al., 2020a) **بعنوان (Internal controls, risk management, and cash holdings)، الصين:** تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين ضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من خلال التركيز على إنعكاس تأثير هذه العلاقة المدروسة على سياسات الإحتفاظ بالنقد في الشركات الصينية، تظهر النتائج أن الشركات التي تتمتع بجودة رقابة داخلية عالية هيأقل عرضة لإمتلاك حيازات نقدية غير طبيعية، سواء كانت فائضا أو عجزا،كما أن هذا التأثير لا يخضع لدرجة جودة حوكمة الشركات، كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى أعلى من ضوابط الرقابة

الداخلية من المرجح أن تزيد مدفوعات الأرباح ويقل إحتمال زيادة تعرضها لعمليات الإندماج والإستحواذ، خاصة عندما تكون لهذه الشركات تجربة سلبية لعمليات إندماج وإستحواذ سابقة، من جهة أخرى، تظهر الدراسة من خلال تقييم سوق الممتلكات النقدية أنه يتم وضع قيمة أعلى للممتلكات النقدية للشركات ذات ضوابط الرقابة الداخلية الأعلى، وبشكل عام فإن الدراسة تشير إلى أن الضوابط الداخلية تساعد الشركات على صياغة سياسات نقدية معقولة تؤدي إلى خلق القيمة.

❖ **دراسة** (Quick & Gauch, 2021) **بعنوان (Is assurance on risk management systems relevant for bankers' decisions?)، ألمانيا:** تبحث هذه الدراسة في تأثير مخرجات أنظمة إدارة المخاطر على تصورات وقرارات المصرفيين في ألمانيا وتحلل ما إذا كانت مخرجات إدارة المخاطر كمزود الضمان وكذا مستوى الضمان لمخرجات إدارة المخاطر مناسبين في السياق. تم الإعتماد على عينة مكونة من145 مصرفيا، حيث تم التحليل بإستخدام تحليل التباين ANOVA للكشف عن مدى إعتمادهم علىأنظمة إدارة المخاطر ومدى مساهمة مخرجات إدارة المخاطر في قراراتهم المتعلقة بالإقراض والتوصية بالإستثمارات،والإستثمار في الأسهم. خلصت الدراسة على أن أنظمة إدارة المخاطر تعد عنصرا أساسيا في حوكمة الشركات وأن إدارة المخاطر الداخلية والخارجية هي وظيفة منتشرة ومعتمدة بشكل أساسي في ألمانيا. تشير نتائج الدراسة إلى أن ضمانأنظمة إدارة المخاطر يؤثر بشكل إيجابي على تصورات المصرفيين وقراراتهم، في حين أنه ليس لمقدم خدمات التأكيد ومستوى التأكيد أي تأثير ذي دلالة إحصائية عليهم.

❖ **دراسة** (Barbosa et al., 2022) **بعنوان (The effect of enterprise risk management competencies on students' perceptions of their work readiness)، التشيلي:** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم آثار تطوير الكفاءات المتعلقة بإدارة المخاطر من خلال البحث في مدى إستعداد طلاب المحاسبة للعمل بكفاءة لإدارة المخارط في دولة الشيلي، تم إستخدام إستبيان أرسل إلى الطلاب، حيث أن التحليل تم بإستخدام المربعات الصغرى الجزئية - طريقة نمذجة المعادلة الهيكلية-، كشفت هذه الدراسة عن تأثير إيجابي وهام لتنمية الكفاءات المتعلقة بمعايير إدارة المخاطر والمهارات التي تدعم هذه الكفاءات لإستعداد الطلاب للعمل في المحاسبة من خلال تسليط هذه الدراسة للضوء على أهمية تعزيز المناهج والمقررات والبرامج على تطوير العمليات والتقنيات والأدوات المتضمنة في معايير إدارة المخاطر، تشير هذه الدراسة أيضا إلى أهمية تطوير المهارات الشخصية مشيرة إلى أنها تدعم تطبيق معايير إدارة المخاطر وتزيد من إدراك الجاهزية للعمل، بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الدراسة في الأدبيات الموجودة من خلال إقتراح إطار لتقييم الكفاءات المتعلقة بالمخاطر التي يمكن للجامعات إعتمادها لتحديد الفجوات المعرفية، حيث أن عملية تبنى المنظمات حاليا لإدارة مخاطر المؤسسة هو نهج يتم من خلاله إدارة المخاطر بشكل كلي، حيث تعد الكفاءات المتعلقة بإدارة المخاطر إلزامية لتطوير مهنة المحاسب، ومع ذلك، لا يزال من غير المعروف ما إذا كان تطوير هذه الكفاءات يؤثر على إستعداد الطلاب للعمل لسد هذه الثغرات المهنية.

❖ **دراسة** (Brown et al., 2014) **بعنوان (The effect of internal control and risk management regulation on earnings quality: Evidence from Germany) ، بألمانيا:** تهدف الدراسة إلى التحقيق في تأثير الإصلاح الإلزامي للرقابة الداخلية وإدارة المخاطرعلى السمات القائمة على الأرباح لجودة المحاسبة في ألمانيا. حيث تميزت الدراسة بتوسيع نطاق البحث من خلال فحص التغييرات في جودة الأرباح بعد التشريع الألماني لعام 1998 بشأن الرقابة والشفافية من خلال نظام (KTG)الذي يوفر إعدادا فريدا يمتد فيه النطاق التنظيمي إلى ما وراء الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ليشمل مراقبة مخاطر الأعمال والشركات. باستخدام كل من تصميم البحث الخاص بالإختلافات. وخلصت الدراسة إلى أن الشركات الألمانية تشهد زيادة في الوقت الإفصاح والإعتراف بالخسارة وانخفاض في الأرباح عند العمل بنظام KTG K كما أظهرت الدراسة أيضا بعض الأدلة على إنخفاض في سلوك الإفصاح عن الخسارة، بالإضافة إلى أن حساسية كفاءة الإستثمار

الرأسمالي لجودة الأرباح تزداد في السوق الألمانية بعدتبني نظامKTG مما يشير إلى أن تأثيرات جودة الأرباح للإصلاح الإلزامي للرقابة الداخلية وإدارة المخاطرلها عواقب إيجابية على تخصيص موارد رأس المال

❖ **دراسة** (Dănescu et al., 2012) **بعنوان (The role of the risk management and of the activities of internal control in supplying useful information through the accounting and fiscal reports)** ، **رومانيا:** تركز هذه الدراسة على محاولة الرد على السؤال التالي: كيف يمكن إدارة المخاطر التي يمكن أن تؤثر على المعلومات من التقارير المالية والمحاسبية من أجل أن تكون مفيدة في عملية صنع القرار الداخلي، حيث تظهر أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على معرفة وفهم وتطبيق المعايير والسياسات والإجراءات المحاسبية والمالية والتي لها أهمية في تأمين صورة مخلصة للمركز والأداء الماليين أو للتوافق مع أساس الفرض الحقيقي للإلتزامات المالية وكذلك للمستخدمين الآخرين وعلاقتها بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لعينة من الشركات في دولة رومانيا، خلصت الدراسة إلى أنه يجب أن تكون المعلومات المقدمة في الإقرارات المالية والمالية ذات صلة وقابلة للمقارنة وذات مصداقية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنتحقيق هذا النوع من الأهداف وتسهيله يتم من خلال وجود رقابة داخلية كافية وكفاءة مقبولة لإدارة المخاطر يستجيبان بسرعة بشكل يؤثر على التقارير المحاسبية والمالية إيجابا وتأكد الدراسة على أنه يجب أن يكون لدى الكيانات إدارة مخاطر محتملة ذات كفاءة عالية تسمح بتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية أكثر ملاءمة وبصورة عملية أكثر.

❖ **دراسة (البلداوي، 2014) بعنوان (الرقابة الداخلية وتأثيرها في مخاطر التأمين بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية)، العراق:** هدفت الدراسة إلى رصد أثر الرقابة الداخلية على مخاطر التأمين حيث تم إستخدام الإستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات فضلا عن المقابلات الشخصية للمديرين، ولإختبار علاقة الأثر تم إعتماد معامل الإنحدار الخطي البسيط، وخلص الدراسة إلى أن نجاح الرقابة الداخلية في أي وحدة إقتصادية يعتمد على مدى جدية الإدارة العليا ورغبتها في إنجاحها ودعمها لأن الإدارة هي المسئولة عن صياغة نظام الرقابة الداخلية وتصميمه بما يتناسب مع أهدافها كما أن هناك علاقة إرتباط قوية بين الرقابة الداخلية ومخاطر التأمين وهذه العلاقة غير مفعلة أو موظفه بصورة جيدة في شركة التأمين، وتشير الدراسة أيضا إلى ضرورة الإهتمام أكثر وتعزيز هذه العلاقة محل البحث والتي من نتائجها حماية الشركة من المخاطر، كما توصي الدراسة بضرورة اهتمام إدارة الشركة بقسم الرقابة الداخلية وتوفير الصلاحيات لها، وكذلك توفير الإدارة العليا للتأهيل الجيد للقائمين على الرقابة الداخلية وتصميم خطط وبرامج وإرشادات ومعايير دولية للرقابة.

2.2. القيمة المضافة لهذه الدراسة

من خلال ما سبق من دراسات سابقة والتي جاءت دراستنا الحالية في سياقها من حيث المتغيرات المدروسة والمتمثل في الرقابة الداخلية، إدارة المخاط وسلوك الادارة العليا أو ما تم الاشارة اليه في الدراسات بمجلس الادارة، فقد تميزت دراستنا الحالية بما يلي:

- تركيز الدراسة الحالية على تحليل العلاقة بين متغيرين وهما الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لما لوحظ من تداخل وإحتواء والعلاقة بينهما التي تميل بعض الدراسات الأخرى الى عدم التفريق بينها وضم بعضهما لبعض،
- إختبار سلوك الادارة العليا كمتغير وسيط عكس ما عرف عن الدراسات السابقة بكونه متغير مستقل بعلاقة مباشرة مع المتغيرات الاخرى ذات العلاقة.
- إستخدام طريقة تحليل تعتمد على المربعات الصغرى الجزئية لما لها من خصائص تحليلية تتوافق مع العينة ذات الحجم الصغير والتوزيعات غير الطبيعة مع إعطاء نتائج دقيقة لتفسير العلاقات بين المتغيرات.

- التركيز على مجال التأمين وإعادة التأمين في الجزائر والذي يضم مجموعة من الشركات العمومية ذات الطابع التجاري ذات الحجم الكبير ومخاطر كبيرة في الجزائر، ولما للشركة الوطنية للتأمين من دور إقتصادي وطني قد يتأثر في حالة تعرض هذه الشركات الى أزمات مالية.

3. منهجية الدراسة

لإستيفاء طبيعة الفرضيات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من آراء الأفراد عينة الدراسة، تم إستخدام كل من المنهج التحليلي الوصفي في هذه الدراسة والذي يتوافق مع أفراد العينة المختارين من الشركة الجزائرية للتأمينات. فقد تم جمع البيانات وتحليلها لغرض لإيجاد منهج مناسب لتحليل الظاهرة محل الدراسة واختبار فرضياتها، ومن أجل الحصول على مقياس مناسب للرقابة الداخلية بإعتباره متغير تابع، فقد تم محاولة تصميم هذا بشكل ملائم وواضح والمكون من 05 فقرات، وتم تبني معيار الموافقة لتمكين أفراد العينة من ابداء مستوى اتفاقهم مع كل فقرة على مقياس ليكارت الخماسي المكون من الدرجة 01الممثلة في (لا أوافق بشدة) إلى الدرجة 5 المتمثلة في (أوافق بشدة).

حسب ما يظهره نموذج الدراسة في الشكل رقم (01)، فإن المتغير المستقل والمتمثل في إدارة المخاطر يتكون من 05 فقرات، أما بالنسبة للمتغير الوسيط فهو ممثل ببعد سلوك الإدارة المختصة والمكون من أربعة (05) فقرات. حيث يتم إستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (SEM-PLS) لتحليل مقاييس المتغيرات الكامنة محل الدراسة وذلك لتمكن التقنية من التمييز بين نماذج القياس والهيكل آخذا بعين الإعتبار خطأ القياس، وكذلك التحقق من صحة الأدوات واختبار الروابط بين التركيبات.

1.3. مصادر جمع البيانات

تم الإعتماد على مصدرين رئيسيين لجمع المعلومات وهما: المصادر الاولية المتمثلة في المقالات الأجنبية والمراجع ذات الصلة والبحوث السابقة بالاضافة الى المصادر الثانوية التي تم تجميعها من خلال أداة الاستبانة، حيث تم اعداد فقراتها بناء على الإطار النظري للعلاقة والدراسات السابقة و تعديلها لتتناسب و متطلبات الدراسة الحالية، كما تم استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي والذي يتكون من خمس درجات(1-5) لتحديد درجة الموافقة لكل عينة على كل فقرة من أداة الدراسة وتحويل المقياس الفئوي إلى كمية البيانات التي يمكن قياسها إحصائيا.

2.3. مجتمع الدراسة والعينة المستهدفة

تم توزيع اداة الدراسة على عينة من مجتمع الدراسة المكون من مهنيين العاملين بالشركة الوطنية للتأمينات،حيث تم استرجاعها كل الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة وبالتالي عدد الاستبيانات التي أجراها تحليل الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان (50) استبانه، ولغرض اختبار فرضيات البحث الخاصة بالدراسة تم استخدم إستبانة لجمع البيانات حيث تم تطبيق تقنية النمذجة الجزئية للمعادلة الهيكلية ذات المربعات الصغرى (PLS-SEM) باستخدام برمجية Smart-PLS تمثل PLS-SEM طريقة مدعومة جيدا لتقدير نماذج العلاقة المعقدة بين السبب والنتيجة في مثل هذه الدراسات(Gudergan et al., 2008)، تم جمع البيانات من ماي 2022 إلى جوان 2022 من خلال توزيع الإستبيان على مستوى وكالة الشركة الجزائرية للتأمين. وتم إعادة 50 إستبانة دون فقدان البيانات وقابلة للاستخدام في التحليل.

3.3. خصائص العينة:

يوضح الجدول رقم (1) أعلاه الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة حيث بلغ حجم العينة 50 شخصا حيث يوضح الجدول أن الاشخاص ذوي الخبرة من من 11 الى 15سنة حصلت على اعلى نسبة حيث بلغت 30% يليهم أفراد العينة الذين خبرتهم في الفئة (من 06-10) سنوات بنسبة بلغت 28% ومن ثم يليهم أفراد العينة الذين خبرتهم في الفئة من 16 إلى 25 سنة

بنسبة بلغت 24%، بينما نجد أفراد العينة الذين خبرتهم في الفئة أقل من 5 سنوات أقل حيث بلغت نسبتهم 16%، كما نجد غالبية عناصر العينة كان مستواهم العلمي ليسانس بنسبة بلغت 50% ومن ثم جاء أصحاب مستوى الماستر بنسبة بلغت 40% ثم يليهم مستوى التقني بنسبة بلغت 06 % بينما كان أفراد العينة الذين مستوى الدكتوراه أقل حيث بلغت نسبتهم 04%. حيث توضح هذه النسب ارتباط أفراد العينة بموضوع الدراسة وقدرتهم على فهم أداة الدراسة والإجابة عن فقراتها.

الجدول01: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة المئوية
السن	20-30سنوات	06	12%
	31-40 سنوات	17	34%
	41-50 سنة	15	30%
	51-60 سنة	12	24%
المستوى التعليمي	تقني سامي	03	06%
	ليسانس	25	50%
	ماستر	20	40%
	دكتوراه	2	04%
الخبرة المهنية	2-5 سنوات	08	16%
	6-10 سنوات	14	28%
	11-15 سنة	15	30%
	16-25 سنة	12	24%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات التحليل لبرمجية Ms Excel

4. نتائج التحليل

لإثبات العلاقات المباشرة تم استخدم نموذج مسار المربعات الصغرى الجزئية لنمذجة المعادلة الهيكلية حيث تم اختبار أولا نموذج القياس لاستكشاف الموثوقية والصلاحية. بعد ذلك، تم اختبار النموذج الهيكلي لفحص العلاقات المفترضة بين التركيبات.

1.4. تقييم نموذج القياس

كجزء من تقييم نموذج القياس، تم إزالة مجموعة من الابعاد التابعة للمتغيرات الكامنة الظاهرة في النموذج الاولى حسب الشكل02 بسبب انخفاض عامل التشبع (<0.600)(Gefen & Straub, 2005)، وعملية إزالت بعض الأبعاد تراجع ايضا إلى وجود تداخل خطي بحيث تفوق قيمة VIF> 5، ايضا راجع الى انخفاض معامل ألفا كرومباخ والذي يؤثر في مخرجات النموذج المصمم، كما أن الإحتفاظ ببعض الأبعاد بالرغم من تدني التشبعات يرجع الى عدم تحسين التشبعات الباقية بالاضافة إلى المحافظة على الاقل لبعدين ضمن المتغير الكامن.

ولغرض إختبار موثوقية التركيبات تم استخدام ألفا كرونباخ والموثوقية المركبة بالنظر الى مؤشر CR صدق المركبات كانت جميع القيم أعلى من القيمة الموصى بها البالغة 0.70، كما تجاوز ألفا كرونباخ لكل بناء عتبة 0.60 بحيث كانت الصلاحية المتقاربة مقبولة كما هو مبين جنبا إلى جنب مع عوامل التشبع للعناصر في الجدول 02.

من جهة أخرى فقد تم تقييم الصلاحية التمييزية من خلال مقارنة الارتباطات بين المتغيرات الكامنة مع الجذر التربيعي لـ AVE، كما هو موضح في الجدول 03، فقد تم تقييم الصلاحية التمييزية باستخدام معيار Fornell and Larcker

(1981)، ووفقا لهذا المعيار يتم إنشاء AVE إذا كان الجذر التربيعي لـ AVE للبنى هو أكبر من الترابطات البينية للبنى الأخرى أظهرت النتائج أن AVE كان أكبر من الارتباط التربيعي بين كل زوج من التركيبات، مما يوفر دليلا على الصلاحية التمييزية (الجدول 3).

الجدول 02: صدق وثبات النموذج ومعاملات التشبع والارتباط المتعدد

الابعاد	معاملات التشبع	معامل كرونباخ ألفا α	CR	AVE
إدارة المخاطر	-	0.764	0.840	0.526
RM1	0.895			
RM2	0.652			
RM3	0.863			
RM4	0.430			
RM5	0.688			
الرقابة الداخلية	-	0.694	0.801	0.502
ICS1	0.460			
ICS2	0.596			
ICS3	0.793			
ICS4	0.691			
ICS5	0.776			
سلوك الإدارة	-	0.768	0.839	0.511
AB1	0.636			
AB2	0.668			
AB3	0.727			
AB4	0.804			
AB5	0.728			

المصدر: من إعداد الباحثين، مخرجات برمجية Smart-PLS

الجدول03:ثبات التمايز (Fornell Larker) DiscriminantValidity

	إدارة المخاطر	الرقابة الداخلية	سلوك الإدارة
إدارة المخاطر	0.725	-	-
الرقابة الداخلية	0.578	0.675	-
سلوك الإدارة	0.495	0.415	0.715

المصدر: من إعداد الباحثين، مخرجات برمجية Smart-PLS

شكل بياني رقم 01: النموذج بالتشبعات

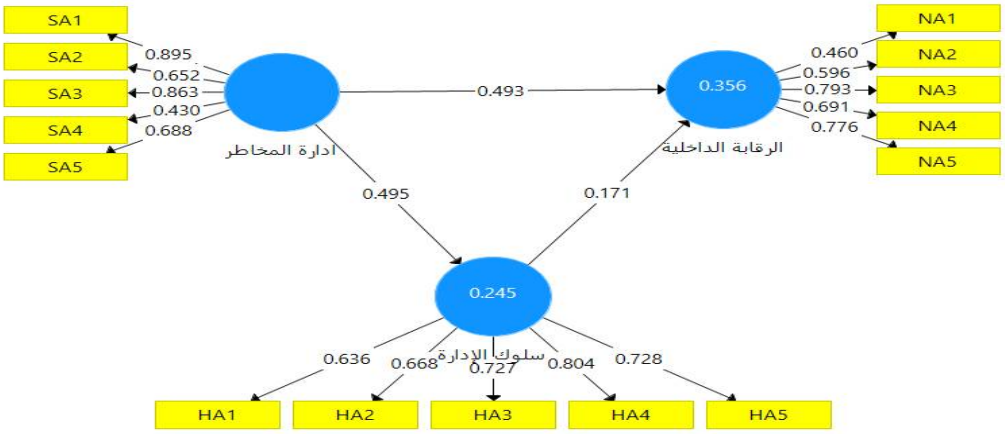

يتم من خلال الجدول رقم 04 تقييم الصلاحية التمييزية باستخدام طريقة نسب مغايرة الصورة .(HTMT) حيث يوضح الارتباطات بين التركيبات وصلاحيتها التمييزية، يوضح الجدول 04 أن نسب HTMT بين التركيبات أقل من قيمة القطع لنفس المتغير وفترات الثقة المقابلة أقل من واحد، وبالتالي توفر صلاحية تمييزية بحث يشير التحليل أعلاه إلى أنه تم تأسيس موثوقية وصلاحية هيكل الدراسة، وأن نموذج القياس المصمم مناسب للتحليل الهيكلي.

الجدول04: ثبات التمايز Discriminant Validity (HTMT)

	إدارة المخاطر	الرقابة الداخلية	سلوك الإدارة
إدارة المخاطر	-	-	-
الرقابة الداخلية	0.710	-	-
سلوك الإدارة	0.595	0.537	-

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برمجية Smart-PLS

يظهر الجدول رقم 05 قيم التداخل الخطي (VIF)والتي تظهر كلها أصغر من القيمة 5 والتي تدل على أن المتغيرات المعدة للتنبؤ هي ذات مستويات مقبولة من التداخل الخطي أو ما يعرف بالارتباط الخطي، كما أن قيم VIF تدل على أن التداخل الخطي لا يشكل مشكل على نموذج الدراسة.

الجدول05: قيم التداخل الخطي الاحصائي(VIF) Collinearity Statistics

البعد	قيم (VIF)	البعد	قيم (VIF)	البعد	قيم (VIF)
إدارة المخاطر	-	الرقابة الداخلية	-	سلوك الإدارة	-
RM1	1.512	ICS1	1.144	AB1	2.547
RM2	1.671	ICS2	1.309	AB2	1.759
RM3	1.871	ICS3	1.655	AB3	2.306
RM4	1.766	ICS4	1.496	AB4	1.183
RM5	1.386	ICS5	1.418	AB5	1.635

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برمجية Smart-PLS

2.4. إختبار الفرضيات:

يعرض الجدول رقم 06 نتائج اختبار الفرضيات عن طريق تطبيق اختبار (Boots trapping) لمعاملات التشبع الممثلة للعلاقات بين المتغيرات الكامنة، ولتقييم ما إذا كانت العلاقة بين ادارة المخاطر والرقابة الداخلية والذي يتوسطهما سلوك

الإدارة، تم تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعيار والقيم t المقابلة عبر إجراء تقنية boots trapping مع 5000 عينة حسب ما هو موصى به في دراسة (هار,2017).

تضمنت الدراسة مجموعه ثلاث متغيرات متمثلة في إدارة المخاطر؛ الرقابة الداخلية والتي تعبر عن المتغير التابع في النموذج، تم رصد التأثيرات المباشرة أولا من خلال إختبار الفرضية القائلة بأن إدارة المخاطر تأثر في الرقابة الداخلية، وتتنبأ إدارة المخاطر بالمتغير الوسيطي المتمثل في سلوك الإدارة ثانيا، تم إختبار التأثيرات غير المباشرة لتحديد ما إذا كانت إدارة المخاطر تتنبأ بإجراءات الرقابة الداخلية عن طريق المتغير الوسطي، إعتمادا على مخرجات تحليل التأثيرات المباشرة، فقد جاءت النتائج تدعم الفرضية الأولى، بمعنى انه يوجد تأثير جوهري لإدارة المخاطر على الرقابة الداخلية حيث جاءت قيم إختبار الفرضية الاولى. t = 3.038

بالنسبة للفرضية الثانية فقد كانت نتيجة إختبارها رفض الفرضية بمعنى انه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر على سلوك الإدارة عند مستوى الدلالة (α=0.05) فقد قدرت قيمة t تساوي 4.706 ، اما بالنسبة للفرضية الثالثة فقد اسفرت نتائجها للأثر غير المباشرة على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسلوك الإدارة على إجراءات الرقابة الداخلية، والتي تدل على عدم وجود تأثير غير مباشر بين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية عن طريق المتغير الوسيط المتمثل في سلوك الإدارة عند مستوى الدلالة (α=0.05) حيث كانت قيمة t تساوي 0.947، بمعنى أن سلوك الإدارة لا بمكن من التنبأ بمسار الرقابة الداخلية عندما يتعلق الأمر بمخرجات إدارة المخاطر.

الجدول05: نتائج اختبار معاملات المسار بتقنية Bootstraping

المتغيرات الكامنة	العينة الاصلية	المتوسط الحسابي للعينة	الانحراف المعياري	فيمة "t" الاحصائية	القيمة الاحتمالية	اختبار الفرضية
إدارة المخاطر-> الرقابة الداخلية	0.493	0.524	0.162	3.038	0.002	نرفض الفرضية
إدارة المخاطر-> سلوك الإدارة	0.495	0.530	0.105	4.706	0.000	نرفض الفرضية
سلوك الإدارة -> الرقابة الداخلية	0.171	0.170	0.181	0.947	0.344	لا نرفض الفرضية

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برمجية Smart-PLS

شكل بياني رقم 02: نموذج الدراسة لإختبار الفرضيات بتقنية Bootstrapping

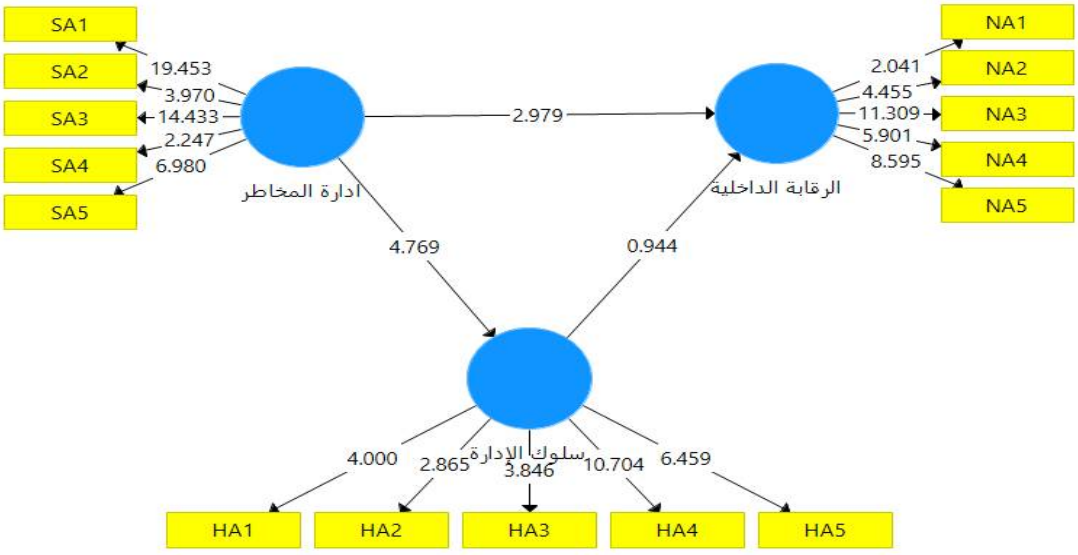

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برمجية SmartPLS

الجدول06: مؤشرات مناسبة النموذج للقياس goodness of fit

Goodness of Fit indices	Saturated Model	Estimated Model
SRMR	0.115	0.115
	15.373	15.373
RMS Theta	0.212	

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برمجية Smart-PLS

يوضح الجدول رقم 07 قيم معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل، حيث أن الغرض من ايجاد قيمة هذا المعامل هو القدرة على معرفة المقدار المفسر للعلاقة في نموذج الدراسة، كما هو موضح في الجدول 07 فإن قيمة معامل التحديد للرقابة الداخلية يقدر بـ 0.356 مما يعني أن المتغير المستقل يفسر ما قيمته35.6 %من إجراءات الرقابة الداخلية، بينما ظهر معامل التحديد بقيمة تفسيرية متوسطة بالنسبة للمتغير الوسيط حيث قدر ب 24.5 % .

الجدول 07: قيم معامل التحديد

المتغيرات الكامنة	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل R^2Adjusted
الرقابة الداخلية	0.356	0.328
سلوك الإدارة	0.245	0.229

المصدر: من إعداد الباحثينإعتمادا على مخرجات برمجية Smart-PLS

حسب الجدول رقم 08 والذي يظهر قيم حجم التأثير بين المتغيرات الكامنة محل للدراسة، والذي يفيد في تحليل مدى ملائمة المتغيرات في شكل الهيكل الداخلي للنموذج، حسب دراسة (هار,2017) فان قيم حجم التاثير تساهم في تحليل مدى مقدار المتغيرات التنبؤية في قيمة معامل التحديد اي مدى مساهمة المتغيرات في تفسير المتغير التابع في اطار النموذج المصمم إذن فان إدارة المخاطر لها أثر مقبول على الرقابة الداخلية وعلى سلوك الإدارة للمدقق بمقدار 0.285 و 0.324 على التوالي، اما بالنسبة لسلوك الإدارة فتأثر بصورة ضعيفة على الرقابة الداخلية للمدقق بقيمة 0.034.

الجدول 08: قيم f^2لحجم التأثير

	الرقابة الداخلية	سلوك الإدارة
إدارة المخاطر	**0.285**	**0.324**
سلوك الإدارة	**0.034**	-

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برمجية Smart-PLS

يبين الجدول رقم 09 قيم الملائمة التنبؤية للنموذج، حيث أنه أسلوب إعادة استخدام العينة بحذف كل نقطة بيانات تقع بعد مجال معين وتقدير النموذج من خلال البيانات المتبقية في مؤشرات الهيكل الداخلي للنموذج، وكما هو موضح فإن قيم Q^2 هي أكبر من الصفر، حيث ان أعلى قيمة هي الرقابة الداخلية يليها سلوك الإدارة بقيمة 0.106 والمتابعة بقيمة 0.091 وهما قيميتين متوسطتين تاثر على الملائمة التنبؤية للمتغيرين.

الجدول 09: قيم الملائمة التنبؤية Q^2

المتغيرات	SSO	SSE	
إدارة المخاطر	250	250	-
الرقابة الداخلية	250	223.39	0.106
سلوك الإدارة	250	227.258	0.091

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برمجية Smart-PLS

5. خاتمة:

1.5. النتائج:

تمثل الرقابة الداخلية جانبا مهما لأي مؤسسة تهدف الى تعزيز كفاءة وفعالية مخرجات عملياتها من خلال السياسات والإجراءات المصممة والمفعلة استجابة لمخرجات إدارة المخاطر والتي تهدف الى تحديد وتقييم مواطن المخاطر، أما بالنسبة لدراسة الظاهرة على مستوى الشركة الوطنية للتأمينات، فإن طبيعة العلاقة بين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية جاءت طردية بمعنى أن إدارة المخاطر تؤثر ايجابيا في مستوى أداء الرقابة الداخلية بقيمة تفسيرية مرتفعة، حسب النموذج المقترح في الدراسة فقد تم ملاحظة ان إدارة المخاطر تعزز من الظوابط الداخلية لما لها من امتياز في تحديد المخاطر والاستجابة لها عن طريق تصميم و تفعيل الاجراءات المناسبة، بالاضافة الى ان التاثير غير المباشر بين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية هو غير جوهري من خلال ادراج سلوك الإدارة مما يظهر توجهات الإدارة الى قبول بعض المخاطر في تسيير أعمالها مما يساعد الشركة في تطوير هيكلها على الأخذ بعين الاعتبار الأخطار الواردة في بيئة أعمال الشركة والذي يتمثل في مجال التأمينات واعادة التأمين، بالاضافة الى طرح تأثير حجم وكبر الشركة وما تطرحها من آليات للمتابعة الداخلية في الشركة وما يتجم عنها من ايجاد طرق الإدارة والتسيير لغرض خلق موازنة بين المخاطر والمنافع.

2.5. التوصيات:

يمكن حصر التوصيات التي تخص الشركة الجزائرية للتأمين عبر وكالاتها كما يلي:

- العمل على تصميم اجراءات فعالة لتحديد وتقييم المخاطر بصورة تتلائم وطبيعة صناعة الشركة؛
- تطوير نظام الرقابة الداخلي بما في ذلك مكوناته وعناصره التقليدية والالكترونية بما يتوافق وطبيعة عمل صناعة التأمينات؛
- العمل على تطوير الاجراءات الرقابية المحوسبة على مستوى وكالات التأمين للشركة الجزائرية للتأمين ذات النمط الاتوماتيكي القبلي من خلال انظمة الولوج للنظام وعمليات الادخال والمعالجة لتفادي مخاطر الغش والاحتيال؛
- تعزيز تكوين المدققين الداخلين على مستوى المديرية العامة للشركة لغرض تعزيز كفاءتهم في تقييم نقاط الضعف لنظام الرقابة الداخلي ادارة المخاطر من حيث استراتيجيات التدقيق ذات العلاقة ومن خلال الامتثال للمعايير ذات العلاقة؛
- تعزيز نظام الحوكمة على مستوى الادارة العليا لشركة التأمين قصد تهذيب سلوك الادارة والتحكم في مستوى المخاطرة لتعظيم الارباح.

6. الإحالات والمراجع:

1. إبراهيم، ب.، & جمال، ع. (2017). دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية : دراسة ميدانية. مجلة الأبحاث الإقتصادية، 16(01)، 78.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2010). دليل اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التاكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة (1)الاتحاد الدولي للمحاسبين.
3. البلداوي، ع. ع. ا. (2014). الرقابة الداخلية وتأثيرها في مخاطر التأمين بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، 9(29)
4. الصواف، م. ح. (2011). دور الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية. مجلة التقني، 24(9)، 4.
5. فضيلة، ب.، & الشريف، ب. (2015). دور نظام الرقابة الداخلية في كش ورصد المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية: دلراسة ميدانية في بنك الفلاحة. مجلة الدثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، 5(1)، 251.
6. قويدر، ق. ح.، & آخرون، (2020). دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية: دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر مع الإشارة للنماذج الدولية. مجلة الإكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، 12(01)، 35–45
7. Ahmad, R. A. R., Abdullah, N., Jamel, N. E. S. M., & Omar, N. (2015). Board Characteristics and Risk Management and Internal Control Disclosure Level: Evidence from Malaysia. Procedia Economics and Finance, 31, 601–610.
8. AHMED, Anwer S. MCANALLY, Mary Lea. RASMUSSEN, S., & Weaver, C. D. (2010). How costly is the Sarbanes Oxley Act? Evidence on the effects of the Act on corporate profitability. Journal of Corporate Finance, 16(03), 352–369.
9. Arping, S., & Zacharias, S. (2013). Arping, Stefan, and Zacharias Sautner. "Did SOX section 404 make firms less opaque? Evidence from crosslisted firms. Contemporary Accounting Research, 30(3), 1133–1165.
10. Ashbaugh-Skaife, H., Collins, D., Kinney, W., & LaFond, R. (2008). The effect of SOX internal control deficiencies and their remediation on accrual quality. The Accounting Review, 83(01), 217–250.
11. Barbosa, M. W., Carrasco, S. I. M., & Abarca, P. C. R. (2022). The effect of enterprise risk management competencies on students' perceptions of their work readiness. The International Journal of Management Education, 20(2), 100638.
12. BARGERON, Leonce L. LEHN, K. M., & ZUTTER, C. J. (2010). Sarbanes-Oxley and corporate risk-taking. Journal of Accounting and Economics, 49(1–2), 34–52.
13. Basle. (1998). FRAMEWORK FOR INTERNAL CONTROL SYSTEMS IN BANKING ORGANISATION.
14. BAUER, A. M. (2016). ax avoidance and the implications of weak internal controls. Ontemporary Accounting Research, 33(02), 449–486.
15. Beasley, M. S., Clune, R., & Hermanson, D. R. (2005). Enterprise risk management: An empirical analysis of factors associated with the extent of implementation. Journal of Accounting and Public Policy, 24(6), 521–531.
16. Brown, N. C., Pott, C., & Wömpener, A. (2014). The effect of internal control and risk management regulation on earnings quality: Evidence from Germany. Journal of Accounting and Public Policy, 33(1), 1–31.
17. CHEN, H., YANG, D., ZHANG, J. H., & Zhou, H. (2020a). Internal controls, risk management, and cash holdings. Journal of Corporate Finance, 64, 101695.
18. CHEN, H., YANG, D., ZHANG, X., & Zhou, N. (2020b). The moderating role of internal control in tax avoidance: Evidence from a COSO-based internal control index in China. The Journal of the American Taxation Association, 42(01), 23–55.
19. Chen, R., El Ghoul, S., Guedhami, O., & Wang, H. (2017). Do state and foreign ownership affect investment efficiency? Evidence from privatizations. Journal of Corporate Finance, 42, 408–421. https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2014.09.001
20. CHENG, Mei, DHALIWAL, D., & ZHANG, Y. (2013). Does investment efficiency improve after the disclosure of material weaknesses in internal control over financial reporting?. Journal of Accounting and Economics, 56(01), 1–18.
21. CHENG, Q., GOH, B. W., & KIM, J. B. (2018). Internal control and operational efficiency. Contemporary Accounting Research, 35(2), 1102–1139.
22. CHHAOCHHARIA, Vidhi. GRINSTEIN, Y. (2007). Corporate governance and firm value: The impact of the 2002 governance rules. The Journal of Finance, 62(04), 1789–1827.

23. COATES, John C. SRINIVASAN, S. (2014). SOX after ten years: A multidisciplinary review. Accounting Horizons, 28(3), 627–671.
24. Dănescu, T., Prozan, M., & Dănescu, A. C. (2012). The role of the risk management and of the activities of internal control in supplying useful information through the accounting and fiscal reports. Procedia Economics and Finance, 3, 1099–1106.
25. ELSAYED, Mohamed. ELSHANDIDY, T. (2021). Internal control effectiveness, textual risk disclosure, and their usefulness: US evidence. Advances in Accounting, 53, 100531.
26. FENG, M., LI, C., MCVAY, S. E., & Skaife, H. (2015). Does ineffective internal control over financial reporting affect a firm's operations? The Accounting Review, 90(2), 529–557.
27. Fraser, J. R., & Simkins, B. J. (2016). The challenges of and solutions for implementing enterprise risk management. Business Horizons, 59(6), 689–698.
28. GAO, H., & ZHANG, J. (2019). SOX Section 404 and corporate innovation. Journal of Financial and Quantitative Analysis, 54(02), 759–787.
29. Gizaw, M., & Kebede, M. (2015). The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia. African Journal of Business Management, 9(2), 60.
30. Gudergan, S. P., Ringle, C. M., Wende, S., & Will, A. (2008). Confirmatory tetrad analysis in PLS path modeling. In Journal of Business Research (Vol. 61, Issue 12, pp. 1238–1249). https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2008.01.012
31. HART, O. (2009). Regulation and Sarbanes-Oxley. Journal of Accounting Research, 47(2), 437–445.
32. HOCHBERG, Yael V. SAPIENZA, P., & VISSINGJORGENSEN, A. (2009). A lobbying approach to evaluating the SarbanesOxley Act of 2002. Ournal of Accounting Research, 47(02), 519–583.
33. Jabbour, M., & Abdel-Kader, M. (2015). Changes in capital allocation practices–ERM and organisational change. Accounting Forum, 39(04), 295–311.
34. KANG, Qiang, LIU, Q., & QI, R. (2010). The Sarbanes-Oxley act and corporate investment: A structural assessment. Journal of Financial Economics, 96(2), 291–305.
35. KIM, J.-B., SONG, B. Y., & ZHANG, L. (2011). Internal control weakness and bank loan contracting: Evidence from SOX Section 404 disclosures. The Accounting Review, 86(04), 1157–1188.
36. Lundqvist, S. A. (2015). Why firms implement risk governance–Stepping beyond traditional risk management to enterprise risk management. Journal of Accounting and Public Policy, 34(5), 441–466.
37. PÉREZCORNEJO, C., DE QUEVEDOPUENTE, E., & DELGADO□GARCÍA, J. B. (2020). Reporting as a booster of the corporate social performance effect on corporate reputation. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 27(03), 1252–1263.
38. Quick, R., & Gauch, K. (2021). Is assurance on risk management systems relevant for bankers' decisions? Advances in Accounting, 55, 100564.
39. SHAD, Muhammad Kashif. LAI, F.-W., FATT, C. L., Klemeš, J. J., & Bokhari, A. (2019). Integrating sustainability reporting into enterprise risk management and its relationship with business performance: A conceptual framework. Journal of Cleaner Production, 208, 415–425.
40. SHAD, M. K., LAI, F.-W., FATT, C. L., Klemeš, J. J., & Bokhari, A. (2019). Integrating sustainability reporting into enterprise risk management and its relationship with business performance. Journal of Cleaner Production, 208, 415–425.
41. The Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission. (2017). Entreprise Risk Management Integrating zith Strategy and Performance. Executive Summary, 6–10.

7. الملاحق

الإستبيانة:

1- المستوى العلمي:

تقني سامي ☐ ليسانس ☐ ماستر/ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

2- المستوى الوظيفي:

عون في مكتب التدقيق ☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐ شريك تدقيق ☐

3- عدد سنوات الخبرة:

أقل 5 سنوات ☐ من 5إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

4- **السن:**.....

المحور الأول : الرقابة الداخلية

	العبارة	1	2	3	4	5
1	تصميم الادارة لاجراءات الرقابية بشكل فعال يساهم تجنيب المؤسسة لخسائر محتملة					
2	إصدار التعليمات والسهر لضمان تطبيقها يساهم في تقليل المخاطر ورفع الكفاءة التشغيلية					
3	الالتزام بفصل المهام يعزز مسؤولية ووعي الموظفين تجاه مهامهم					
4	وجود فجوات غير معالجة باجراءات رقابية تعزز من مخاطر الاخطاء الجوهرية					
5	تعتمد فعالية الاجراءات الرقابية على مستوى المتابعة من الادارة					

المحور الثاني : إدارة المخاطر

	العبارة	1	2	3	4	5
1	تعزز ادارة المخاطر من تحديد وتقييم مخطر الاعمال بصورة مناسبة					
2	تقوم ادارة المخاطر بتعزيز دور الادارة العليا من الاستجابة للفرص والتهديدات					
3	تمثل ادارة المخاطر أهم عنصر لخط الدفاع الثاني من خلال رصد المخاطر المهمة					
4	تقوم ادارة المخاطر وبشكل فعال من كبح جماح الادارة العليا لقبول اعمال ذات مخاطر كبيرة					
5	تعتبر مخرجات ادارة المخاطر ذات أهمية عند أداء عمليةالتدقيق					

المحور الثالث: سلوك الادارة

	العبارة	1	2	3	4	5
1	تولي الادارة أولية لتطبيق الاجراءات والتعليمات بصرامة					
2	يتميز أسلوب الادارة بالموازنة بين تحقيق الاهداف ومستوى المخاطر التي تتضمها					
3	تتجه الادارة الى تعزيز عمليات متابعة الاجراءات الرقابية من حيث وجودها وفعاليتها					
4	هناك تعارض بين توجهات الادارة ومدى الاستجابة للمخاطر المقيمة					
5	تتجه الادارة الى تعظيم أرباحها من خلال تحمل مخاطر كبيرة .					